Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الرابع - العدد االثاني عشر || تاريخ الإصدار 2026-03-20

الممنوع من الصرف في الربع الأخير من القرآن الكريم

دراسة نحوية صرفية تطبيقية

Diptotes in the Final Quarter of the Holy Qur'an

A Syntactic and Morphological Applied Study

د. عبير بني مصطفى

Dr. Abeer Nawaf Mahmoud Bany Mustafa

أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية - جامعة جرش- الأردن

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss4128

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
يتناول هذا البحث دراسة ظاهرة الممنوع من الصرف في الربع الأخير من القرآن الكريم دراسة تحليلية صرفية تبرز الجوانب الصرفية والدلالية والصوتية لهذه الظاهرة في النص القرآني.

وقد جاءت هذه الدراسة لتعنى بجانب لغوي دقيق يظهر جمال التركيب القرآني ودقة اختيار ألفاظه.

استعرضت الدراسة علل منع الاسم من الصرف سواء كانت علة واحدة أو علتان وبيّنت الاختلافات بين النحاة في تفسيرها، وسلطت الضوء على الأنماط الأكثر شيوعًا في هذا الجزء من القرآن مثل: الأعجمية، وصيغ منتهى الجموع، والأعلام المختومة بألف التأنيث المقصورة والممدودة، والصفة على وزن الفعل.

وقد أظهرت الدراسة أن معظم الأمثلة القرآنية جاءت متوافقة مع شروط النحويين مع بعض الاستثناءات القليلة التي جاءت مراعاة للجانب الصوتي والإيقاعي للفواصل القرآنية، وأنها جاءت متناسقة مع المعاني العقدية والوعظية التي تميز الربع الأخير من القرآن. وانتهى البحث إلى أن الممنوع من الصرف في القرآن ليس مجرد ظاهرة صرفية شكلية بل هو اختيار لغوي مقصود يعكس الإعجاز البياني والانسجام الصوتي في النص القرآني.

الكلمات المفتاحية: الممنوع من الصرف، الربع الأخير من القرآن الكريم، العلل المانعة من الصرف، الشواهد القرآنية.

Abstract:

This study examined the phenomenon of diptotes in the final quarter of the Holy Qur'an through an analytical morphological study. It highlighted the morphological, semantic, and phonological aspects of this phenomenon within the Qur'anic text. Additionally, this study sought to address a subtle linguistic aspect that reveals the aesthetic of the Qur'anic structure and the precision in its choice of words. The study also examined the causes that render a noun diptote, whether due to a single cause or two combined causes. It clarified the differences among syntacticians in interpreting these causes and highlight the most common patterns occurring in this quarter of the Qur'an, such as foreign (non-Arabic) proper nouns, patterns for ultimate plural, proper nouns ending with Alif making the feminine gender (both maqsurah and mamdudah), and adjectives patterned on the morphological form of verbs. The study showed that most of the Qur'anic examples conform to the conditions set by the syntacticians, with a few limited exceptions that occur in consideration of the phonological and rhythmic aspects of the Qur'anic verse endings. It also demonstrates that these forms are harmoniously aligned with the doctrinal and exhortative themes that characterize the final quarter of the Qur'an. The study concluded that the diptote in the Qur'an is not just a formal morphological phenomenon; in fact, it represents a deliberate linguistic choice that reflects the rhetorical inimitability and phonetic harmony of the Qur'anic text.

Keywords: Diptotes, Final Quarter Of The Holy Qur'an, The Causes that Render Diptotes, Quranic Evidences.

المقدمة:

إن دراسة الظواهر النحوية والصرفية في القرآن الكريم تعد من أجل ميادين البحث اللغوي، إذ يتجلى فيها الإعجاز البياني في أسمى صوره، وتنكشف من خلالها دقة النظام اللغوي الذي جاء به التنزيل الحكيم. ومن هذه الظواهر مسألة الممنوع من الصرف التي حظيت بعناية واسعة عند النحاة؛ لما تنطوي عليه من علل صرفية ودلالية تكشف عن عمق البناء اللغوي ودقة اختياره.

وقد تناول هذا البحث موضوع الممنوع من الصرف في الربع الأخير من القرآن الكريم، مستهلًا ببيان معنى الصرف لغة واصطلاحًا، وموضحًا المقصود بالمنع من الصرف وأثره في البنية الإعرابية، ثم عرض علل المنع عند النحاة سواء ما كان منها لعلة واحدة تقوم مقام علتين، أو ما كان لعلتين مجتمعتين، مع بيان أقسام كل علة وشروطها.

كما عرض البحث آراء النحويين في هذه العلل وأبرز أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم مع الاستشهاد بالشواهد الواردة في الربع الأخير من القرآن الكريم، ودراسة هذه الشواهد دراسة صرفية تكشف بنيتها، ودلالية تبرز أثر المنع من الصرف في المعنى والسياق القرآني.

وختم البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصل إليها من حيث تنوع العلل ومدى موافقة الشواهد القرآنية لقواعد النحاة، وما يظهر من دقة الاختيار القرآني في توظيفها بما يخدم المعنى ويعزز الإيقاع والفاصلة القرآنية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى حصر الأسماء الممنوعة من الصرف الواردة في الربع الأخير من القرآن الكريم حصرًا دقيقًا، وبيان العلل المانعة من الصرف وفق ما قرره النحاة، ودراسة مدى توافق الاستعمال القرآني مع القواعد النحوية، ورصد ما قد يخرج عنها مع توجيهه نحويًا وصرفيًا ودلاليًا، وتصنيف الأسماء الممنوعة من الصرف بحسب عللها الأكثر ورودًا في هذا الجزء، والكشف عن الأثر الدلالي والصوتي للمنع من الصرف في سياق الآيات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إثراء الدراسات اللغوية القرآنية التطبيقية وإبراز الدقة اللغوية في الربع الأخير من القرآن من خلال ظاهرة صرفية محددة، وبيان تنوع علل المنع من الصرف وأثرها في بناء التراكيب القرآنية.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع الممنوع من الصرف بعناية واسعة في كتب النحو والتفسير وعلوم القرآن، فقد تناوله النحاة ضمن مباحث الصرف والإعراب ومن أبرز من فصل فيه القول قديمًا سيبويه والمازني والمبرد وابن السراج وابن مالك وابن هشام وغيرهم في كتبهم النحوية.

كما تناولت بعض الدراسات الحديثة ظاهرة المنع من الصرف في القرآن الكريم بشكل عام أو في جزء منه أو في سورة معينة، غير أنه لم تفرد أي منها دراسة مستقلة خصص موضوعها للربع الأخير من القرآن.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة لتعالج هذا الجانب معالجة تطبيقية مركزة تستقصي الشواهد في هذا الجزء من القرآن وتدرسها في ضوء القواعد النحوية وآراء العلماء.

ومن هذه الدراسات التي تناولت موضوع الممنوع من الصرف في القرآن الكريم:

- كتاب الممنوع من الصرف في اللغة العربية لعبد العزيز سفر، عالج فيه هذه الظاهرة واستعرض عللها وأقسامها ممثلًا لذلك بأمثلة عامة من الشعر العربي والقرآن الكريم. ولم تتجه دراسته إلى حصر الظاهرة في جزء محدد من القرآن الكريم.

- الممنوع من الصرف في القرآن الكريم، لعبد العظيم فتحي خليل. وهو بحث موسع تناول فيه هذه الظاهرة وبين عللها من خلال أمثلة متفرقة من القرآن دون تخصيص لجزء معين منه.

- الممنوع من الصرف في الربع الثالث من القرآن الكريم. وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية للباحث طلال عثمان محمد المولى، جامعة الجزيرة، كلية التربية، 2015م، تناول فيه بحث هذه الظاهرة في هذا الجزء من القرآن دراسة تحليلية صرفية.

- الممنوع من الصرف في القرآن الكريم، سورة سبأ أنموذجًا للباحث أحمد عبد الرزاق عبد الرحمن، تناول فيه بحث هذه الظاهرة في سورة سبأ.

منهج البحث:

سار هذا البحث وفق منهج يجمع بين الاستقراء والتحليل والموازنة حيث تم استقراء الأسماء الممنوعة من الصرف في الربع الأخير من القرآن، وحصرها وتصنيفها بحسب علل المنع، كما عرض هذه العلل عند النحاة عرضًا وصفيًا موجزًا مع بيان شروطها، ودرس الشواهد القرآنية دراسة صرفية ودلالية تكشف سبب هذا المنع وأثرهُ في السياق.

معنى الصرف لغة واصطلاحًا:

- الصرف لغة: هو رد الشيء عن وجهه، صرفه صرفًا فانصرف، والصرف الحيلة. والصرف أن تصرف إنسانًا عن وجه يريده. وصرف الشيء أعمله في غير وجه كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه آخر، وقوله تعالى: {ثُمَّ انصَرَفُواْ} أي: رجعوا، وتصاريف الأمور: تقاليبها، والصرف حدثان الدهر لأنه يصرف الأشياء عن وجهها. والصرف: الميل والعدل والاستقامة. والصرف التبيين من قوله تعالى: {وَصَرَّفْنَا الْآيَاتِ }[i].

- الصرف اصطلاحًا: اختلف النحاة في المراد بالصرف في باب الممنوع من الصرف على قولين: الأول: الصرف هو التنوين فقط. وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين، إذ يرون أن التنوين هو علامة الصرف، أما الجر بالكسرة فتابع له. وعليه فقولهم ممنوع من الصرف أي: ممنوع من التنوين، ومنع الجر بالكسرة ناشئ عن ذلك المنع. قال المبرد في باب ما يجري وما لا يجري: "اعلم أن التنوين في الأصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها"[ii].

وقال ابن يعيش بأن أصل الصرف "التنوين وحده"[iii] وقال ابن هشام: "الصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل"[iv].

القول الثاني: الصرف هو التنوين والجر معًا. وهو مذهب جماعة من النحويين إذ جعلوا الصرف دالًا على أمرين: التنوين والجر بالكسرة فإذا منع الاسم من الصرف منع من الأمرين معًا[v].

وهذا الخلاف في حقيقته اصطلاحي فقط لأنهم جميعًا متفقون على الحكم الإعرابي وإنما اختلفوا في تحديد مدلول لفظ الصرف.

والتنوين هو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًا وتفارقه وقفًا وتدل على تمكن الاسم في الاسمية وهو علامة للصرف[vi]. وينقسم عند النحويين إلى أنواع منها: تنوين التمكين: ويدل على كمال الاسمية ولا يلحق إلا الاسم المعرب المصروف، ويراد فيه الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف، للتأكيد على تمكين الاسم من الاسمية نحو: كتابٌ وكتابٍ وكتابًا، وتنوين التنكير: وهو الذي يلحق الأسماء المبنية ويدل على التنكير نحو: سيبويهٍ وخالويهٍ فرقًا بين معرفتها ونكرتها. وتنوين المقابلة: الذي يلحق آخر جمع المؤنث السالم ويكون في مقابل النون في جمع المذكر السالم، نحو: مسلماتٌ. وتنوين العوض: وهو التنوين الذي يأتي عوضًا عن حرف محذوف في مثل جوارٍ في حالتي الرفع والجر عوضًا عن الباء التي تثبت في حالة النصب، وعوض عن كلمة في مثل كلمة (كل) عوضًا عما تضاف إليه كما في قولنا: كلٌ قائم، وعوض عن جملة ويلحق (إذ) عند حذف الجملة بعدها[vii].

والممنوع من الصرف لا يدخله تنوين بعكس الاسم المتصرف الذي يقبل التنوين، ويلحقه تنوين التمكين دليلًا على تمكنه في باب الاسمية، ولذلك فإن النحاة قسموا الاسم إلى: اسم متمكن أمكن: وهو الذي خلص من شبه الحروف ومن شبه الفعل فتدخل عليه الحركات الثلاث مع التنوين. واسم متمكن غير أمكن: وهو الذي يتغير آخره بحسب موقعه من الجملة إلا أنه يجر بالفتحة عوضًا عن الكسرة ولا يدخله تنوين. وهذا ما يسمى بالممنوع من الصرف. ويرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالفتحة من غير تنوين عوضًا عن كسرة[viii].

- علة منع الاسم من الصرف:

ذهب النحاة إلى أن العلة في منع الاسم من الصرف هو مشابهته للفعل، فالممنوع من الصرف لا يحتمل التنوين كما لا يحتمله الفعل؛ وذلك لثقل الفعل فإذا أشبه الاسم الفعل جرى مجراه ولم ينون، والفعل أثقل من الاسم عندهم لأنه أقل استعمالًا ولا بد له من فاعل ومفعول.

أما الاسم فقد يستغني عن الفعل وينفرد بنفسه ولا يراد منه إلا الدلالة على مسماه. قال سيبويه: "اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنًا فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون"[ix] وقال أيضًا: "فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره وكما أن الفعل ليس له تمكن الاسم"[x]. وقال المبرد: "لا يدخله خفض ولا تنوين لأن الأفعال لا تنخفض ولا تنون فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك"[xi].

وتصبح الأسماء الممنوعة من الصرف مصروفة إذا أضيفت أو دخلت عليها أل التعريف، وحينئذ تصبح الكسرة علامة الجر في هذه الأسماء. قال الزجاج: "اعلم أنّ جميع ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه الألف واللام انصرف نحو قولك: مررت بالأحمر والأسودِ، فإن نزعت الألف واللام قلت: مررت بأحمرَ وأسودَ، ففتحت في موضع الجر. وكذلك إذا أضفت ما لا ينصرف انصرف. كقولك: مررت بأحمركم وأسودِكم"[xii].

علل المنع من الصرف عند النحويين:

لقد صنف علماء اللغة علل المنع من الصرف تبعًا لطبيعة الاسم والسبب الذي أدى إلى منعه إلى نوعين من العلل:

- قسم يمنع صرفه لوجود علة واحدة تقوم مقام علتين، ويشمل: الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة والممدودة، وصيغة منتهى الجموع.
- قسم يمنع صرفه لوجود علتين معًا، وهما علة معنوية وعلة لفظية. والعلة المعنوية هي التي ترجع إلى معنى الاسم ووظيفته، وتنحصر في الوصفية والعلمية. بينما تنحصر العلة اللفظية في زيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل والتركيب، والتأنيث والعجمة[xiii].

ما يمنع من الصرف لعلة واحدة:

- ألف التأنيث الممدودة والمقصورة:

وهي ألف لازمة تلحق آخر الاسم وتدل على تأنيثه وتكون زائدة ولا يلحقها التنوين ولا التاء. والممدودة تقلب همزة لأن قبلها ألف مد، فلا يمكن النطق بالهمزتين لذا قلبت الأخيرة همزة.

وألف التأنيث سواء أكانت مقصورة أم ممدودة تقوم مقام علتين لأن وجود ألف التأنيث علة في الاسم ولزومها الاسم بمنزلة تأنيث ثان لذا قامت مقام علتين، وهي تمنع الاسم من الصرف مطلقًا سواء أكانت ممدودة أم مقصورة كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردًا أو جمعًا أو صفة. وذلك نحو: ذكرى وسلمى وحبلى وسكارى وحمراء وأسماء وأصدقاء وصحراء وظرفاء. وهي كلها ممنوعة من الصرف لوجود ألف التأنيث فيها. قال سيبويه في باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة: "أما ما لا ينصرف فنحو حبلى وحبارى وجمزى ودخلى وشروى وغضبى وذلكم بدلًا من الحرف الذي هو من نفس الكلمة التي تجيء ما كان من بنات الثلاثة وبنات الأربعة وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث[xiv].

وعلة منعه من الصرف لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث[xv]. وذكره ابن السراج بقوله: "فأما ألف التأنيث فتجيء على ضربين: ألف مفردة نحو بشرى وحبلى وسكرى، وألف قبلها ألف زائدة نحو: صحراء وحمراء وخنفساء. وكل اسم فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة فهو غير مصروف معرفة كان أو نكرة[xvi].

وقد وردت الأسماء المختومة بألف التأنيث المقصورة في الربع الأخير من القرآن في عدد من الأسماء هي:

- أنثى: في قوله تعالى: {مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى} [غافر: 40]، وقوله تعالى: {وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى} [فصلت: 47].
- ذكرى: في قوله تعالى: {هُدًى وَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ} [غافر: 54]، وقوله تعالى: {وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْبَشَرِ} [المدثر: 31].
- شوري: في قوله تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} [الشورى: 38].
- أهدى: في قوله تعالى: {بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءكُمْ} [الزخرف: 24].
- شتى: في قوله تعالى: {وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى} [الحشر: 14].
- أدنى: في قوله تعالى: {فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى } [النجم: 9]، وقوله تعالى: {وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ} [المجادلة: 7].
- أخرى: في قوله تعالى: {وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى } [النجم: 13].
- خيرى: في قوله تعالى: {تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى} [النجم: 22].
- أهوى: في قوله تعالى: {وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى } [النجم: 53].
- أدهى: في قوله تعالى: {وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ } [القمر: 46].

- نجوى: قوله تعالى: {مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى } [المجادلة: 7].
- أحوى: قوله تعالى: { فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى } [الأعلى: 5].
- أبقى: قوله تعالى: {وَالْاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى } [الأعلى: 17].
- لظى: قوله تعالى: {كَلَّا إِنَّهَا لَظَى } [المعارج: 15].
- مرضى: قوله تعالى: { عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى } [المزمل: 20].

ووردت الأسماء المختومة بألف التأنيث الممدودة في الآيات موضوع الدراسة في سبعة أسماء هي:

- قرناء: في قوله تعالى: {وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاء} [فصلت: 25].
- ضراء: في قوله تعالى: { مِن بَعْدِ ضَرَّاء مَسَّتْهُ } [فصلت: 50].
- أولياء: في قوله تعالى: { اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَولِيَاء} [الشورى: 6]، وقوله تعالى: {وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَاء} [الشورى: 46]، {وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَولِيَاء} [الأحقاف: 32]، وقوله تعالى: { أَنَّكُمْ أَوْلِيَاء لِلَّهِ } [الجمعة: 6].
- شركاء: في قوله تعالى: { أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء} [الشورى: 21].
- أشداء ورحماء: في قوله تعالى: { أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّار رُحَمَاء بَيْنَهُمْ } [الفتح: 29].
- حنفاء: قوله تعالى: {مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاء} [البينة: 5].

صيغة منتهى الجموع:

وهي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفًا ساكنًا. نحو: مساجد وصوامع وتماثيل ومصابيح. وحكمه كغيره من الأسماء الممنوعة من الصرف بحسب تجريده من تنوين الأمكنيةِ. ويجب جره بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط أن لا يكون مقترنًا بأل وألا يكون مضافًا، أما إذا كان مضافًا أو مقترنًا بأل فيجر بالكسرة مباشرة. وهو جمع ليس له نظير في الآحاد فيشبه به بل هو مخصوص بالجمع، فحقه أن يحمل على الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ولذلك منع من الصرف.

وقد بين سيبويه علة منعه بقوله: "اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحدًا ويكون على هذا البناء، والواحد أشد تمكنًا وهو الأول، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكنًا تركوا صرفه إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكنًا، وإنما صرفت مقاتلًا وعزا فرًا لأن هذا المثال يكون للواحد"[xvii].

وزاد المبرد أوزانًا لم يذكرها سيبويه وهي: فعالل وفواعل وأفاعل وأفاعيل[xviii].

وقد وردت صيغة منتهى الجموع ممنوعة من الصرف في الربع الأخير من القرآن في عدة أوزان هي:

- مفاعل: في قوله تعالى: {وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ } [غافر: 80]، وقوله تعالى: {وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ} [الحديد: 25]، وقوله تعالى: {وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً } [الفتح: 19]، وقوله: {مَغَانِمَ كَثِيرَةً} [الفتح: 20]، وقوله: { نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ } [الجن: 9].
- مفاعيل: في قوله تعالى: {زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ} [الملك: 5]، وقوله تعالى: {وَزَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ } [فصلت: 12]، وقوله: { لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } [الشورى: 12].
- فواعل: في قوله تعالى: {فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ } [الشورى: 33]، وقوله تعالى: {وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ} [فصلت: 10]، وقوله: { وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ } [ق: 7] وقوله تعالى: {وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ } [المرسلات: 27]، وقوله: {وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ } [الغاشية: 16]، وقوله: {وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا} [النبأ: 33].

- فعائل: في قوله تعالى: {وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ} [الحجرات: 13]، وقوله تعالى: {حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا} [النبأ: 32]، وقوله: { وَحَدَائِقَ غُلْبًا} [عبس: 30]، وقوله تعالى: {كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا} [الجن: 11].
- فعالل: في قوله تعالى: { وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ } [الغاشية: 15]، وقوله تعالى: {أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا} [الإنسان: 4].
- أفاعل: في قوله تعالى: { أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ } [الإنسان: 21].
- أفاعيل: في قوله تعالى: { بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ } [الواقعة: 18]، وقوله تعالى: { طَيْرًا أَبَابِيلَ } [الفيل: 3].

وقرئت كلمة سلاسل بالصرف في قوله تعالى: {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا} [الإنسان: 4] لمناسبة رؤوس الآي مع كلمة أغلالًا[xix]. وهما قراءاتان سبعيتان. وقرأ طلحة وعمرو بن عبيد وابن كثير وأبو عمرو وحمزة سلاسل ممنوعة من الصرف وقفًا ووصلًا. وقرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية عن أبي بكر سلاسلًا منونة. وروى حفص عن عاصم أنه كان لا ينون إذا وصل ويقف بالألف[xx]. وصرفت أيضًا كلمة قوارير في قوله تعالى: {وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا} [الإنسان: 15] بتنوين قواريرًا؛ وذلك مراعاة للتنوين الذي في آخر الآية السابقة مباشرة لها وآخر الآية التالية لها ومراعاة لتنوين قواريرًا التي في الآية السابقة.

ما يمنع من الصرف لعلتين

وهما علة لفظية ومعنوية، فالمعنوية تنحصر في الوصفية والعلمية. والعلل اللفظية هي زيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل، والتركيب، والتأنيث، والعجمة.

العلمية والتأنيث:

والعلم عند النحاة هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية[xxi].

وبعد العلم المؤنث من العلل المهمة المانعة للصرف. وينقسم إلى أقسام من حيث شكل التأنيث هي: المؤنث لفظًا ومعنى، مثل: فاطمة. والمؤنث معنى فقط دون اللفظ مثل: زينب. والمؤنث لفظًا فقط دون المعنى مثل: حمزة وطلحة[xxii].

واختلفوا في العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط، فذهب فريق منهم إلى جواز صرفه لأنه علم خفيف في النطق، بينما يرى بعضهم أنه ممنوع للعلمية والتأنيث. قال سيبويه: "اعلم أن كل مؤنث سميته ثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنًا وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار، إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود"[xxiii].

ومن الأعلام الأسماء المؤنثة الدالة على أسماء القبائل أو الأحياء أو البلدان فهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث فإن دل أي منها على اسم مذكر فإنه يصرف مثل كلمة قريش وتميم فهي تمنع إذا أريد بها معنى القبيلة، وتصرف إن قصد بها الحي[xxiv]. وبعض الأسماء يجوز فيها التذكير والتأنيث. ومنه ما ورد في قوله تعالى: {وَعَادًا وَثَمُودَ} فجاءت كلمة عاد مصروفة لأنها بمعنى الحي.

وقد ورد في الربع الأخير من القرآن عدد من الأعلام المؤنثة منها ما هو مؤنث تأنيثًا حقيقيًا مثل كلمة: (مريم)، ووردت في خمسة مواضع هي: قوله تعالى: { ابْنِ مَرْيَمَ } [الزخرف: 57، الحديد: 27، الصف: 6، 14]. وقوله: { وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ } [التحريم: 12]. فامتنع فيها الصرف للعلمية والتأنيث. ومثل كلمة مكة: في قوله تعالى: {بِبَطْنِ مَكَّةَ } [الفتح: 24]. ومن الأعلام المؤنثة تأنيثًا معنويًا كلمة (لظى) في قوله تعالى: {كَلَّا إِنَّهَا لَظَى} [المعارج: 15]. ومن أمثلة العلم الذي توالى فيه حرفان متحركان كلمة (سقر) ومنعت للعلمية والتأنيث والعجمة. ووردت في أربعة مواضع هي: قوله تعالى: {ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ } [القمر: 48]، وقوله: {ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ } [القمر: 48]، وقوله: {سَأُصْلِيهِ سَقَرَ } [المدثر: 26]، وقوله تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ } [المدثر: 27]، وقوله: { مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ } [المدثر: 42].

ومنعت كلمة ثمود من الصرف في عدة مواضع هي: قوله تعالى: {مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ } [فصلت: 13]، وقوله: { كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ } [ق: 12]، وقوله تعالى: {وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ } [الذاريات: 43]، وقوله: {وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى } [النجم: 51]، وقوله: {كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ } [القمر: 23]، وقوله عز وجل: {هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ {17} فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ } [البروج: 18 - 19]، وقوله تعالى: {وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ} [الفجر: 9]، وقوله: {كَذَّبَتْ ثَمُودُ} [الحاقة: 4]، وقوله: {كَذَّبَتْ ثَمُودُ } [الشمس: 11]، وقوله: {فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ } [الحاقة: 5].

وثمود علم على قبيلة من العرب، وقيل ثمود من الثمد بفتح الميم وسكونها وهو الماء القليل، وسميت به هذه القبيلة لقلة مائها. وهذا الاسم عربي يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي حيث جعل علمًا للقبيلة وهذا هو الراجح المشهور[xxv].

كما منعت كلمه إرم من الصرف في قوله تعالى: { إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ } لأنها علم مؤنث على ثلاثة أحرف محركة الوسط وهي علم على قبيلة أو بلدة عاد القديمة الأولى.

وكذلك وردت كلمة جهنم ممنوعة من الصرف العلمية والتأنيث في عشرين موضعًا، منها قوله تعالى: {إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا } [النبأ: 21]، وقوله: { فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ} [البروج: 10]، وقال: { فِي نَار جَهَنَّمَ } [البينة: 6].

وجهم علم للنار، وقد اختلف العلماء فيه فمنهم من قال أنه علم عربي مشتق من الجهامة وهي الكراهة والغلظة. ومنهم من قال هو أعجمي لأنه لو كان عربيًا لكان على وزن (فَعَنّل). وهذا الوزن لا يوجد في كلام العرب إلا قليلًا[xxvi].

العلمية والعجمة:

والعجمة إحدى العلل المانعة من الصرف وهي مأخوذة من لفظ عَجَمَ، والأعجم الذي لا يُفصح ولا يُبين كلامه والذي في لسانه عجمة[xxvii]. وعرّف ابن يعيش العجمي بقوله: "ليس المراد منه لغة فارس لا غير، بل كل ما كان خارجًا عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم"[xxviii].

وورد عند السيوطي في أن العجمي عندنا هو كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيره، سواء كان من لغة الفرس أو الروم أو الحبش أو الهند أو البربر أو الإفرنج أو غير ذلك[xxix].

وقد وضع العلماء له شروطًا لمنعه من الصرف وهي أن يكون علمًا في لغة العجم في أصل وضعه ثم نقل إلى العربية وبقي علمًا فيها، وأن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف كإبراهيم وإسحاق وإسماعيل فيمنع عندئذ لثقله طلبًا للخفة[xxx].

بينما أجازوا صرف العلم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط لخفته في اللفظ وسكون الوسط يجعله أكثر خفة. وذلك مثل: هود ولوط ونوح وهند. وهو رأي جمهور النحاة[xxxi]. قال سيبويه: "كل مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنًا ما كان أعجميًا أو عربيًا أو مؤنثًا[xxxii].

وقد جاء منها في الربع الأخير من القرآن الأعلام: نوح وعاد ولوط. وصرفت في جميع المواضع لأنها أعلام ثلاثية أعجمية وساكنة الوسط. ولم يرد منها ممنوعًا إلا كلمة مصر في قوله تعالى: { أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ } [الزخرف: 51] ويجوز أن يصرف لخفته وورد في القرآن الكريم مصروفًا في مواضع أخرى.

أما أسماء الأجناس الأعجمية مثل: ديباج وياسمين وإبريسم وفيروز وزنجبيل فلا تمنع من الصرف بسبب دخول الألف واللام عليها فتمكنت في العربية[xxxiii].

وتمنع أسماء الملائكة من الصرف باستثناء الأعلام مالك ومنكر ونكير. وتمنع كذلك أسماء الأنبياء للعلمية والعجمة، باستثناء محمد وشعيب وصالح لأنها أعلام عربية[xxxiv].

ومن أسماء الملائكة وردت كلمة جبريل في موقع واحد في قوله تعالى: { وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ } [التحريم: 4]. وكلمة إسرائيل ووردت في ستة مواضع جميعها مجرورة وهي: قوله تعالى: {وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ } [غافر: 53]، وقوله: {وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ } [الزخرف: 59]، وقوله: { وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ } [الجاثية: 16]، وقوله: {وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ } [الأحقاف: 10]، وقوله: { وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ } [الصف: 6]، وقوله: { □ طَّائِفَةٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ} [الصف: 14].

أما أسماء الأنبياء الواردة في الربع الأخير من القرآن ومنعت للعلمية والعجمة فهي:[xxxv] (موسى) ووردت في ثلاثة عشر موضعًا أغلبها في موضع جر وهي قوله تعالى: {فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى} [غافر: 37]، وقوله: {أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَى} [الأحقاف: 30]، وقوله: {وَفِي مُوسَى} [الذاريات: 38]، وقوله: {فِي صُحُفِ مُوسَى} [النجم: 36]، وقوله: { صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى } [الأعلى: 19]، وقوله: { هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى } [النازعات: 15].

وورد منها في موضع نصب قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى } [غافر: 23]، وقوله: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى} [الزخرف: 46]، وقوله: { آتَيْنَا مُوسَى} [غافر: 53]، وقوله: {آتَيْنَا مُوسَى} [فصلت: 45]. وورد منها في موضع رفع قوله تعالى: {وَقَالَ مُوسَى } [غافر: 27]، وقوله: {قَالَ مُوسَى}

[الصف: 5]. و(إبراهيم) ووردت ممنوعة من الصرف في سبعة مواضع أغلبها مجرورة كما في قوله تعالى: {هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ} [الذاريات: 24]، وقوله: { قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ} [الممتحنة: 4]، وقوله: {إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ } [الممتحنة: 4]، وقوله: {صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى } [الأعلى: 19]، وقوله: {وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى} [النجم: 37]، وجاءت مرفوعة في موضع واحد هو قوله تعالى: { وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ } [الزخرف: 26]، ومنصوبة في موضع واحد قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ} [الحديد: 26]. و(عيسى) ووردت في أربعة مواضع منها موضع واحد في حالة جر وهو قوله تعالى: {وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ} [الحديد: 27]، وثلاثة مواضع في حالة رفع هي قوله تعالى: { وَلَمَّا جَاء عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ } [الزخرف: 63]، وقوله: {وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ} [الصف: 6]، وقوله: {كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ } [الصف: 14]. و(هامان) ووردت ممنوعة في موضعين أحدهما في موضع جر وهو قوله تعالى: { إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ} [غافر: 24]، والثاني في موضع رفع وهو قوله: {وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا} [غافر: 46]. و(قارون) ووردت مجرورة في موضع واحد هو قوله تعالى: { إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ} [غافر: 24]. و(يوسف) ووردت مرفوعة في موضع واحد هو قوله تعالى: { وَلَقَدْ جَاءكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ } [غافر: 34].

كما منعت من الصرف كلمة (فرعون) لأنها علم أعجمي. وقد وردت ممنوعة من الصرف في عدة مواضع ثلاثة منها مرفوعة وهي قوله تعالى: {فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ} [المزمل: 16]، وقوله تعالى: { وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ } [الزخرف: 48]، وقوله: {وَقَالَ فِرْعَوْنُ} [غافر: 36]، والباقي كله في موضع جر وهو قوله تعالى: { إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ } [غافر: 24]، وقوله: {وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ } [غافر: 28]، وقوله: {وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ } [غافر: 37]، وقوله: {وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ } [غافر: 45]، وقوله: { أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ } [غافر: 46]، وقوله: { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ } [الزخرف: 46]، وقوله: { وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ } [الدخان: 17]، وقوله: { مِن فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ } [الدخان: 31]، وقوله: { إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ } [الذاريات: 38]، وقوله: {وَلَقَدْ جَاء آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ } [القمر: 41]، وقوله: { امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ } [التحريم: 11]، وقوله: { اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى } [النازعات: 17]، وقوله: {وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ} [الفجر: 10]، وقوله: {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا} [المزمل: 15].

الأعلام والصفات المختومة بألف ونون

أولًا: العلم المختوم بألف ونون زائدتين:

يمنع من الصرف إذا كان مختومًا بألف ونون زائدتين من وزن فعلان مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها نحو: حمدان وعثمان وعمران وسفيان. فإن كانت الألف والنون حرفين أصليين نحو خان وبان، أو كانت النون أصلية نحو: لسان وضمان، فلا يمنع من الصرف لعدم تحقق زيادة الألف والنون. أما إذا كان الحرفان صالحين للحكم عليهما بالأصالة أو الزيادة كما في حسّان وطحّان وعفّان، فإنه يجوز حينئذ الصرف وعدمه. ويمنع من الصرف إن عدتا زائدتين لتوفر العلتين فيه[xxxvi].

ولم يرد منه في الآيات موضوع الدراسة إلا كلمة (عِمران) في موضع واحد مجرور هو قوله تعالى: {وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ } [التحريم: 12]. فمنعت من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون[xxxvii]. واختلف المفسرون في تأصيل اسم (عمران) فقال بعضهم بأنه علم أعجمي حيث تذكر بعض التفاسير ذلك، وإنّ عمران كان من أحبار اليهود وصالحيهم وأصله بالعبرية عمرام بميم في آخره، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة. بينما أشار بعض المفسرين إلى أنه اسم عربي مشتق من العَمْر وهو ممنوع للعلمية وزيادة الألف والنون. وورد في الصحاح عَمِرَ الرجل يَعْمَر عَمْرًا أو عُمرًا بمعنى عاش زمنًا طويلًا، ومنه قولهم: أطال الله عُمرك[xxxviii].

ثانيًا: الصفة المختومة بألف ونون زائدتين:

يمنع من الصرف ما كان على وزن فعلان من الصفات الذي مؤنثه فعلى فإنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان وغضبان. وقد عبر عنه سيبويه في باب لحقته نون بعد ألف فلم يتصرف في معرفة ولا نكرة بقوله: "لأنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر"[xxxix].

وذهب بعضهم إلى أنه يمنع من الصرف بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران سكرى وعطشان عطشى. وإن كان مما جاء فيه فعلانة صرفته لأنه لم يمتنع من دخول تاء التأنيث نحو: ندمان وندمانة للمذكر والمؤنث[xl].

ولم يرد في الربع الأخير من القرآن الكريم مثالًا على الصفة المزيدة بألف ونون زائدتين. وما ورد من كلمات منتهية بألف ونون جاء مصروفًا لأنه ليس وصفًا. وذلك مثل الكلمات: رَضوان من وزن فِعلان وهي مصدر من رضي وليست علمًا ولا صفة. وكلمة قُربان من وزن فُعلان وهي اسم لا صفة مؤنثة له فليس ممنوعًا في الصرف. وكلمة بُهتان من وزن فُعلان وهي مصدر بهت يبهت بهتانًا، والمصادر تصرف ما لم يشبه بها

الأعلام أو الصفات على وزن فعلان التي مؤنثها فعلى مثل: غضبان غضبى. وهنا لا مؤنث له على فعلى فيصرف. وكلمة شيطان وهي اسم جامد من وزن فَعلان وليس فيه علة من علل منع الصرف ولذلك صرف. وكلمة غِلمان وولدان لا يمنعان من الصرف لأنهما جموع تكسير.

الأعلام والصفات على وزن الفعل:

أولًا: العلم على وزن الفعل:

يمنع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل سواء أكان الفعل ماضيًا أم مضارعًا أم أمرًا. والعلم على وزن الفعل أنواع منها الوزن الذي يخص الفعل كـ (خضّم) و (شمَّر) و (دُئِل). والوزن الذي به الفعل أولى لكونه غالبًا فيه كـ (إثمد) و (إصبع). والوزن الذي فيه زيادة تدل على معنى الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو: أحمد ويزيد، فإن الهمزة تدل على التكلم، والياء تدل على الغيبة، في حين أن الهمزة في أحمد والياء في يزيد لا تدلان على شيء فهما حرفان من حروف الكلمة لذا تمنعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وقد عبر عنه سيبويه بقوله: "وما يترك صرفه لأنه يشبه الفعل ولا يجعل الحرف الأول منه زائدًا إلا بثبتٍ، نحو تنضب فإنما التاء زائدة؛ لأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء، لأنه ليس في الكلام فعلل[xli].

وذكره ابن السراج بقوله: "مما جاء من الأسماء على أفعل ويفْعَل أو تفعَل أو نفعل أو فَعَل أو يفْعِل وانضم معه سبب من الأسباب"[xlii]. ويمنع من الصرف لأن بناءه في الأصل للفعل وإنما صارت هذه الأسماء بهذه المنزلة لأنه ليس أصل الأسماء أن تكون في أولها الزوائد وتكون على هذا البناء بل هو أصل في الأفعال وهو قليل في الأسماء[xliii].

وقد وردت شواهد هذا العلم في الربع الأخير من القرآن في موضع واحد وهو كلمة أحمد في قوله تعالى: {وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ } [الصف: 6].

ثانيًا: الصفة على وزن الفعل:

وتمنع من الصرف الصفة إذا كانت على وزن الفعل بشرط أن تكون أصلية غير طارئة ولم يقبل مؤنثها التاء، وأن تكون على وزن أفعل الذي مؤنثة فعلاء مثل: أحمر حمراء، أو أفعل الذي مؤنثه فعلى مثل: أفضل فضلى. وقد عبر عنه سيبويه بقوله: "باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة"[xliv].

ويمنع من الصرف لأنه شابة الأفعال من وجهين: من جهة الوزن ومن جهة أنه نعت فاستثقلوا التنوين فيه. وأكد ذلك سيبويه بقوله: "اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا في نكرة وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهبُ وأعلمُ، قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة مضارعة. وذلك نحو: أخضر وأحمر وأسود وأبيض وآدر"[xlv].

أما أفعل التفضيل نحو: مررت بأحسن منك. فممنوع من الصرف إلا إذا صار صفة. فإن سميت رجلًا بأفعل هذا، بغير منك صرفته في نكرة وذلك نحو: أحمرٍ. فأفعل منك ممنوع من الصرف لأنه صفة. وأنه على وزن الفعل[xlvi]. فإذا جاء أفعل التفضيل مقترنًا بمن أو غير مقترن فإنه يمنع من الصرف لأنه على وزن الفعل إلا إذا زال عن وزن الفعل كقول العرب خيرٌ منك وشرٌّ منك فإنه يصرف[xlvii].

وقد جاءت الصفات على وزن الفعل ممنوعةً من الصرف بما وافق شروط النحاة في الربع الأخير من القرآن في الكلمات الآتية:

- آخر: في قوله تعالى: {جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ } [ق: 26]، وقوله تعالى: {وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ } [الذاريات: 51].
- أعلم: في قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَعْلَمُ } [الانشقاق: 23]، وقوله تعالى: {أَعْلَمُ بِمَا} [ق: 45]، {أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ } [القلم: 7]، وقوله تعالى: { أَعْلَمُ بِمَنِ } [النجم: 32].
- أكبر: في قوله تعالى: { أَكْبَرُ مِن } [غافر: 10، الزخرف: 48].
- أشد: في قوله تعالى: { أَشَدَّ مِنْهُمْ } [غافر: 21، الزخرف: 8]، وقوله: { أَشَدُّ وَطْءًا} [المزمل: 6]، وقوله: { أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً } [فصلت: 15]، وقوله تعالى: {وَأَشَدَّ قُوَّةً } [غافر: 82].
- أحسن: في قوله تعالى: {بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } [فصلت: 34].

- أدهى وأمر: في قوله تعالى: {وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ } [القمر: 46].
- أضلّ: في قوله تعالى: { أَضَلُّ مِمَّن } [فصلت: 52، الأحقاف: 5].
- أبقى: في قوله تعالى: {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى } [الأعلى: 17].
- أحق: في قوله تعالى: { أَحَقَّ بِهَا } [الفتح: 26].
- أقرب: في قوله تعالى: { أَقْرَبُ إِلَيْهِ } [ق: 16، الواقعة: 85].
- أقوم: قوله تعالى: {وَأَقْوَمُ قِيلًا} [المزمل: 6].
- أعظم: قوله تعالى: { أَعْظَمُ دَرَجَةً } [الحديد: 10].
- أدنى: قوله تعالى: { أَدْنَى مِن } [المجادلة: 7].
- أظلم: قوله تعالى: { أَظْلَمُ مِمَّنِ } [الصف: 7]، وقوله: {كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى } [النجم: 52].
- أطغى: قوله تعالى: {كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى } [النجم: 52].

العلم والوصف المعدول:

أولًا: العلم المعدول: يمنع الاسم من الصرف للعلمية والعدل. والمقصود بالعدل أن يكون الاسم محولًا من وزن إلى وزن آخر. ويعرفه ابن السراج بقوله: "أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأنه يسمى به، فأما الذي عُدِل لإزالة معنى مثنى وثلاث ورباع وأحاد فهذا عُدل لفظه ومعناه عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، فأما ما عدل في حال التعريف فنحو: عُمَر، وزُفَر، وقُثَم[xlviii]. ويعرفه ابن يعيش على أنه "اشتقاق اسم من اسم عن طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر، والمشتق فرع على المشتق منه[xlix].

فمعنى العدل كما هو وارد هنا أن تلفظ ببناء وتريد بناء آخر نحو عمر وتريد عامرًا، وزفر وتريد زافرًا. ويمنع العلم المعدول لاجتماع علتين: إحداها معنوية وهي العلمية، والثانية لفظية وهي العدل. ولم يرد أمثلة على العلم المعدول في الربع الأخير من القرآن.

ثانيًا: الوصف المعدول: تمنع الصفات أيضًا للعدل فيكون في الأعداد على وزن فُعَال ومَفْعَل. نحو: أحاد ومَوْحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث.

وقد اختلف النحاة في عدد هذه الصفات فمنهم من قال: هي من الواحد إلى العشرة[l]. وسيبويه قال أنها من الواحد إلى الأربعة لأنه لم يذكرها كلها فاكتفى بذكر الأعداد من واحد إلى أربعة في قوله، وسألته عن أحاد وثناء وثلاث ورباع"[li]. ووافقه البصريون. أما الكوفيون والزجاج فقد قالوا بالقياس على ما سمع من فُعال لكثرته دون مفْعل لقلته[lii].

وقد وردت هذه الصيغ في القرآن الكريم في قوله تعالى: { فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ } [النساء: 3].

كما منعت كلمة أُخر وهي جمع أخرى للوصفية والعدل كما في قوله تعالى: {فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } [البقرة: 184]. وعلل منعه سيبويه بأنه معدول عن الآخر يقول: "قلت: فما بال أُخَر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فقال لأن أُخر خالفت أخواتها وأصلها وإنما هي بمنزلة: الطُوَل والوُسَط والكُبَر، لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فتوصف بهن المعرفة"[liii]. ولم يرد مثاله في الربع الأخير من القرآن.

العلم المركب تركيبًا خرجيًا:

ويقصد به كل كلمتين امتزجتا معًا حتى صارتا كلمة واحدة. فإن وقع ذلك وكان علمًا منع من الصرف. وقد عرفه سيبويه بقوله: "هذا باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز، وعنتريس، وذلك نحو: حضرموت وبعلبك"[liv].

وعلل سيبويه منع العلم المركب من الصرف بأنه جعل بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التأنيث لأن الهاء ضُمت إلى اسم كان مذكرًا قبل لحاقها فترك آخره مفتوحًا[lv]. ولا يوجد أمثلة عليه في الربع الأخير من القرآن.

خاتمة:

بعد استقراء الألفاظ الممنوعة من الصرف في الربع الأخير من القرآن وتحليلها صرفيًا ودلاليًا تبين أن:

- دراسة الممنوع من الصرف تبرز جانبًا من الإعجاز البياني والنسق اللغوي الفريد الذي يتميز به القرآن الكريم وهي ظاهرة تمثل قاعدة نحوية وحفيصة لغوية تحمل دلالات معنوية وصوتية دقيقة لتسهم في بناء الإيقاع القرآني وتوضيح المعنى المقصود.
- أكثرها ارتبط بمعان عقدية كبرى مثل التوحيد والعقاب والثواب والشيطان والبعث ورسالات الأنبياء مما يدل على العلاقة الوثيقة بين البنية اللفظية والدلالة الإيمانية ويبزر الإعجاز في اختيار الألفاظ القرآنية.
- العلل المانعة للصرف قد وردت موافقة للضوابط والشروط التي قررها النحاة في كتبهم ولم يرد في القرآن ما يخالف هذه القواعد إلا في مواضع قليلة كان الدافع إليها تحقيق التناسب الصوتي ومراعاة الفواصل القرآنية وانسجام الإيقاع.
- تنوعت العلل المانعة من الصرف في هذا الجزء من القرآن الكريم وقد جاء أكثرها ورودًا العلمية والعجمة تليها صيغ منتهى الجموع ثم الأعلام المختومة بألف التأنيث بنوعيها المقصورة والممدودة إضافة إلى الوصف على وزن الفعل ولم يشتمل هذا الجزء على أمثلة للصفة المزيدة بألف ونون ولا على العلم المعدول ولا على المركب المزجي بما يدل على انسجام الاستعمال القرآني مع القواعد الصوفية التي قررها النحاة وأن هذه العلل تمثل المحور الأبرز في ظاهرة المنع من الصرف قياسًا بغيرها من العلل الأقل ورودًا.
- يوصي الباحث بدراسة مماثلة للأجزاء الأخرى من القرآن الكريم لاستكمال الصورة الصرفية الكاملة للنص القرآني فيما يخص هذه الظاهرة.

الهوامش

(i) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ص 12، 114. وينظر: الجوهري، **الصحاح**، ج 4، ص 1386 (باب الفاء فصل الصاد). ابن منظور، **لسان العرب**، ج 9، ص 189 – 191.

(ii) ينظر: المبرد، **المقتضب**، ج 3، ص 309.

(iii) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 164.

(iv) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج 4، ص 115.

(v) الزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 1 – 2. وينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 58.

(vi) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 9، ص 29. وينظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص 489.

(vii) سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 22؛ ج 3، ص 311. وينظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص 493. وابن الحاجب، **شرح الرضى على الكافية**، ج 1، ص 48 – 49. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج 1، ص 16 – 17.

(viii) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 164– 167. وينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 2، ص 79. وسيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 22 – 23. وابن الحاجب، **شرح الرضى على الكافية**، ج 1، ص 101.

(ix) سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 20 – 21.

(x) سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 23.

(xi) المبرد، **المقتضب**، ج 3، ص 309.

(xii) الزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 6.

(xiii) الزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 2 – 5. وينظر: ابن الحاجب، **شرح الرضى على الكافية**، ج 1، ص 100. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 3، ص 167.

(xiv) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 210– 211. وينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 3، ص 168– 169، 195.

(xv) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 211.

(xvi) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 2، ص 83.

(xvii) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 227. وينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 178. والزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 46. وابن الحاجب، **شرح الرضى على الكافية**، ج 1، ص 45.

(xviii) المبرد، **المقتضب**، ج 3، ص 327.

(xix) عبد الخالق عضيمة، **دراسات الأسلوب القرآن الكريم**، ج 4، ص 175. وينظر: عفيف دمشقية، **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي**، ص 160.

(xx) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص 663.

(xxi) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 169.

(xxii) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 2، ص 83. وينظر: الزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 38.

(xxiii) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 240.

(xxiv) السابق، ص 250. وينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 2، ص 101.

(xxv) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج 14، ص 91 – 92. وينظر: المبرد، **المقتضب**، ج 3، ص 353 – 354. والأخفش، **معاني القرآن**، ج 2، ص 354. وابن الحاجب، **شرح الرضى على الكافية**، ج 1، ص 139.

(xxvi) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج 6، ص 515.

(xxvii) الجوهري، **الصحاح**، باب الميم فصل العين.

(xxviii) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 185.

(xxix) السيوطي، **الاقتراح**، ص 68.

(xxx) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 235. وينظر: الزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 45؛ والمبرد، **المقتضب**، ج 3، ص 325؛ وابن الحاجب، **شرح الرضى على الكافية**، ج 1، ص 142– 143.

(xxxi) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 1، ص 108. وينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 193.

(xxxii) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 220 – 221. وينظر: المبرد، **المقتضب**، ج 3، ص 352– 353. وابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 2، ص 92. والزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 45.

(xxxiii) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 234. والزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 45.

(xxxiv) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 235.

(xxxv) ابن خالويه، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن**، ص 75 – 76.

(xxxvi) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 217. وينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 187.

(xxxvii) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج 3، ص 128. وينظر: أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج 2، ص 450.

(xxxviii) الجوهري، **الصحاح**، ص 809. وينظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة** ، ج 4، ص 140.

(xxxix) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 215– 216. وينظر: المبرد، **المقتضب**، ج 3، ص 35. والزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 35.

([xl]) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 186. وينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 2، ص 85- 86.

([xli]) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 196. ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 169.

([xlii]) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 2، ص 80.

([xliii]) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 197.

([xliv]) السابق، ص 213.

([xlv]) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 193. وينظر: المبرد، **المقتضب**، ج 3، ص 311. والزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 6.

([xlvi]) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 202. وينظر: والزجاج، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، ص 9.

([xlvii]) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج 2، ص 82.

([xlviii]) السابق، ج 2، ص 88. وينظر: ابن الحاجب، **شرح الرضي على الكافية**، ج 1، ص 113 – 114.

([xlix]) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 174، 177.

([l]) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 1، ص 91.

([li]) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 225.

([lii]) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج 1، ص 90.

([liii]) سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 224.

([liv]) السابق، ص 296.

([lv]) السابق، ص 220، 297. وينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 183.

قائمة المصادر والمراجع

- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المصري .(1981) .**القسم الثاني** (تحقيق فائز فارس، الطبعة الثانية).
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد .**تهذيب اللغة** (الجزء الرابع عشر). تحقيق ومراجعة يعقوب عبد النبي، ومحمد علي النجار. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان .(1993) .**الخصائص** (الجزء الأول). تحقيق حسن هنداوي. دمشق: دار القلم.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد .(1987) .**الصحاح** (الجزء الرابع). تحقيق عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة. بيروت: دار العلم للملايين.
- ابن الحاجب .(1996) .**شرح الرضي على الكافية** (الجزء الأول). تحقيق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف .(2005) .**البحر المحيط** (الجزء الثاني). بيروت: دار الفكر.
- ابن خالويه، عبد الله بن الحسين بن أحمد .(1985) .**إعراب ثلاثين سورة من القرآن** .بيروت: دار الهلال.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري .(1971) .**ما ينصرف وما لا ينصرف** .تحقيق هدى محمد قراعة. القاهرة.

●ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي .(1985) .**الأصول في النحو** (الجزء الثاني). تحقيق عبد الحسين العتلي، الطبعة الأولى. بيروت: دار الرسالة.

●السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف .**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** .تحقيق أحمد محمد الخراط. دمشق: دار العلم.

●سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر .(1988) .**الكتاب** (الجزء الأول والجزء الثالث). تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة الخانجي.

●السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن .(1998) .**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** .تحقيق أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.

●السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن .(2006) .**الاقتراح في علم أصول النحو** .تعليق محمود سليمان ياقوت. القاهرة: دار الكتب المصرية.

●عضيمة، محمد عبد الخالق .**دراسات لأسلوب القرآن الكريم** (القسم الثالث، الجزء الرابع). القاهرة: دار الحديث.

●دمشقية، عفيف .(1978) .**أثر القراءات في تطور الدرس النحوي** .رفع عبد الرحمن النجدي، الطبعة الأولى. بيروت: معهد الإنماء العربي.

●ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني المصري .(1980) .**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** .تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون. القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة.

●ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس .(1998) .**مقاييس اللغة** .تحقيق شهاب الدين أبو عمر، الطبعة الثانية. بيروت: دار الفكر.

●المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد .(1994) .**المقتضب** (الجزء الثالث). تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية. القاهرة.

●ابن مجاهد، أحمد بن موسى .**السبعة في القراءات** .تحقيق شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف.

●ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري .**لسان العرب** (الجزء التاسع). بيروت: دار صادر، الطبعة الثالثة.

●ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف .**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** (الجزء الرابع). تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

●ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي .**شرح المفصل للزمخشري** (الجزء الأول). تقديم إميل يعقوب، الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.